

✱ بعض المسائل في استقبال القبلة

❖ المسألة الأولى: يجب على المسلم أن يصلي إلى القبلة وأن يجتهد لمعرفة

الدليل: لأنه لما كان استقبال القبلة واجب وإذا كان لا يمكن معرفة هذا الواجب إلا بالاجتهاد فإنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

✦ يجب على القادر على معرفة منازل القمر أو معرفة القطب أو معرفة النجوم أن يتعلمها لأجل أن يعرف القبلة

✦ في وقتنا المعاصر يجب عليه أن يتعلم ذلك من جهة المحاريب فإذا دخل إلى بلد إسلامي سأل عن جهة هذه المحاريب

✦ إذا كان في منزل جديد فيجب عليه أن يبحث عن جهة القبلة في هذا الحي

✦ بعض الناس لا يهتمون بمثل ذلك فيكتفون بالسؤال من صاحب الطريق أو صاحب الإيجار دون علمهم بأن هذا عالم بمعرفة القبلة أو لا!

✦ فيجب على المسلم الاجتهاد لمعرفة القبلة ولهذا قال عمر -رضي الله عنه- ﴿تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة﴾

دل ذلك: على أن الإنسان يجب عليه أن يتعلم لمعرفة القبلة فإن كان جاهلاً أو عامياً أو لو تعلم لم يستطيع أن يتعلم لأنه لا يعرف منازل القمر ولا

يعرف معرفة النجوم وربما لا يراها في ظل وجود الأضواء فإن الإنسان حينئذ يجب عليه أن يقلد ثقة عدل بيقين.

أهل العلم قالوا: إذا ضاق عليه الوقت ولم يكن يحسن الاجتهاد ولا معرفة القبلة وأخبره ثقة عدل فإنه يجب عليه أن يقلده

قالوا: لأن الصلاة إلى القبلة واجبة ولما لم يستطع أن يعرف القبلة إلا بخبر ثقة فإنه يجب عليه أن يطيع خبره لأن خبر الثقة في الأمور الدينية واجب قبوله

دليلهم: ما جاء في الصحيحين من حديث البراء في قصة الصحابة الذين كانوا يصلون وهم في قباء إلى جهة بيت المقدس فقال وهو في صلاة الفجر:

﴿أشهد أني صليت مع رسول الله ﷺ العشاء وصلاتها إلى جهة الكعبة قال: فاستداروا وهم في الصلاة فأكملوها﴾ فهم استطاعوا وهم عملوا بخبر

ثقة واحد فإذا كان الإنسان أخبره ثقة بأن هذه هي القبلة فيجب عليه أن يطيعه إلا إذا كان عنده شيء من الاجتهاد

صورة 1: امرأة سألت زوجها: أين القبلة؟ فقال: والله ما أدري لكن يمكن أن تكون القبلة هكذا. وهي لا تعرف مثله فلا تطيعه لأنه ليس بثقة

الثقة: هو الذي يعرف أو يظن أن عنده اجتهاد

صورة 2: الذي يتوقع أين القبلة مثل اللذين يدخلون الشقة وهم مسافرون ولا يسألون صاحب الخدمة الذي يقوم بالإيجار بل ينظر ذات اليمن أو

ذات الشمال ثم يصلي فصلاته ليست بصحيحة لأنه لم يكن اجتهداه عن علم لأنه لم ينظر إلى الشمس ولم ينظر إلى القمر ولم ينظر إلى المنازل ولم يستعن

بأحد إنها استعان بنفسه التي لم يكن عندها خلفية ولا معرفة فلو كان عنده معرفة لكان ذلك عن اجتهاد

✦ يأثم الإنسان أن يصلي في الشقة من غير سؤال عن القبلة

✦ لو أنه بحث فوجد أنه ألصق لاصق في جدار الشقة على أن القبلة من هذه الجهة فهذا بمثابة خبر الثقة

✦ لو أنه خرج من شقته أو من غرفته في الفندق وسأل العامل إذا كان مسلماً. أين القبلة؟ فأشار إليه بأن القبلة من هذه الجهة فالعلماء يسمونه

"مستور الحال". هو لا يعلم عنه شيئاً فهو في الغالب أنه من أهل هذا البلد فهو يدرك

الرجح والله أعلم أنه لا بأس بأن يقبل خبره إذا كان مستور الحال وهو من أهل هذا البلد فإذا ثبت خطأ ذلك المخبر فإنه لا يلزمه أن يُعيد لأنه كان

عن تقليد فيقبل.

خلافاً للحنابلة: فإنهم يشترطون أن يكون ثقة فإن كان غير ثقة كمستور الحال فإنهم لا يقبلون

الحنابلة: لو أنه نظر إلى المكان وصلى من غير اجتهاد ولا شيء فلا تصح صلاته ولو أصاب لأن الواجب في حقه أن يجتهد أو يُقلد خبر ثقة أو عدل؛

فإذا لم يصنع هذا ولا هذا فقد صلى عن جهل

الراجح والله أعلم أنه إن صلى من غير اجتهاد ولا شيء فيجب عليه أن يعيد إلا أن يكون قد أصاب القبلة لأنه حين إصابته القبلة فهذا هو الواجب فما

كانت هذه الوسائل إلا لإدراك القبلة فإذا حصلت القبلة من فعل ولو لم يكن عن اجتهاد؛ فإن الراجح أن الصلاة صحيحة.

خلاصة

المسألة على أربعة مراتب:

الأولى: أن يكون قادر على الإجتهد: فيجب عليه أن يجتهد.

الثانية: أن يكون غير قادر على الإجتهد: فيجب عليه أن يسأل ويقلد.

الثالثة: إذا لم يصنع هذا ولا ذاك ولم يجتهد ولم يبحث؛ بل صلى وهو في الغرفة فإنه مفرط والواجب عليه أن يعيد

الرابعة: أن يكون أخبر فأخطأ في فهمه

صورته: الذي يذهب إلى صاحب العمارة ويقول: أين القبلة يقول له: القبلة جهة كذا فيصعد إلى غرفته فيختلط عليه الأمر فيظن أن الجهة التي أشار

إليها صاحب العمارة هي جهة المشرق وإذا هي جهة المغرب فالواقع والله أعلم أن ذلك لا يلزمه الإعادة لأن هذا اجتهد بخبر ثقة

استدلال: لما جاز له أن يعتمد على خبر ذلك الثقة ويجتهد في طريقة فهمه فلا فرق بين أن يكون الذي اجتهد فيه خبر ثقة أو اجتهد في معرفة منازل

القمر أو مواقع الشمس

❖ إذا اجتهد الإنسان اجتهدا خاطئا وإن كان مقصرا لا يلزمه الإعادة

❖ الذي يكون في الغرفة ولم يكلف نفسه الخروج ولا النظر إلى الشمس لو أخطأ فإن الراجح والله أعلم أنه يجب عليه أن يعيد لأنه مفرط

❖ المسألة الثانية: إذا اجتهد مجتهدان عن جهة القبلة فاختلفا

شخصان مسافران أحدهما اجتهد وقال: القبلة جهة الشرق والآخر اجتهد وقال: القبلة جهة الغرب

فلا يخلو اختلافهما من أحوال:

الحالة الأولى:

(1) أن يختلفا في الجهة فيقول أحدهما القبلة جهة الشرق ويقول الآخر: القبلة جهة الغرب

1. عامة أهل العلم: لا يصح أن يقتدي أحدهما بالآخر لأن الاقتداء إنما يصح إذا كانت صلاة المقتدي في نفسه صحيحة

❖ لو صلى إنسان خلف من يأكل لحم الجزور فإن صلاته في حد ذاته هو يراها صحيحة ولكن صلاة من هو إمامه يراها باطلة

❖ من صلى خلف من يعتقد بطلان صلاته وهو لا يعتقد بطلان صلاته هو، صحّت صلاته عند عامة أهل العلم بل حكى المرداوي بلا نزاع.

❖ لو صلى فيما يعتقد بطلان صلاته هو، لأنه سوف يتجه إلى قبلة غير قبلته فإن الصلاة لا تصح بأن يأتي بمن يخالفه في القبلة

2. خلافاً لأبي ثور صحح الصلاة

الراجح والله أعلم أنها لا تصح لأن صلاته حينئذ ليست فيما يعتقد بطلان صلاة إمامه بل فيما يعتقد بطلان صلاته هو أما لو اعتقد بطلان صلاة إمامه

لكنه لا يعتقد بطلان صلاته فإن الصلاة صحيحة

الدليل: ما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال ﴿يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤوا فلكم وعليهم﴾

(2) إذا اجتهد شخصان فقال أحدهما: القبلة جهة الشمال وقال الآخر: القبلة جهة الجنوب فلما قال الآخر: القبلة جهة الجنوب؛ شك أحدهما في اجتهاده

1. الحنابلة: لا يصح من اجتهد بأن يقلد غيره ولو غلب على ظنه صدق صاحبه.

2. أصحاب القول الثاني قالوا: إن المجتهد إذا غلب على ظنه اجتهاد غيره عليه فلا بأس أن يقلد صاحبه لأن الأحكام تبنى بغلبة ظن

الدليل: قال النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن مسعود ﴿فليتحرّ الصواب وليبن عليه﴾ وهذا هو الراجح والله أعلم

الحالة الثانية:

إذا اختلف المجتهدان وكانت الجهة لا تختلف ولكن الخلاف إنما هو في الانحناء ذات اليمين أو الانحناء ذات الشمال

صورته: يقول أحدهما جهة القبلة هي الجنوب ولكن أحدهما يقول: تميل قليلاً إلى الغرب والآخر يقول: تميل قليلاً إلى الشرق

عامة أهل العلم: الصلاة صحيحة

قولنا: قول عامة أهل العلم يعني وجد خلاف وهو عند الحنابلة لا يعول عليه

الدليل: لأن النبي ﷺ قال ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾ وهذا خطاب لأهل المدينة من الصحابة

فلما قال ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾ دل على أن كل الجنوب قبلة لأهل المدينة إذا كانوا قد أخطؤوا في إدراك عينها فإن جهتها كافية في هذا .

الحالة الثالثة :

ماذا يصنع مقلد من الجماعة رأى مجتهدين أحدهما يقول: الجهة جهة اليمين والآخر يقول: جهة الشمال ؟

هل يختار أيهما شاء أم يختار أوثقهما عنده؟

الجواب: يختار أوثقهما عنده فإن تساوى فإنه حينئذ يأخذ بما شاء لأنه تساوى عنده صدق كل واحد منهما فله أن يختار ما شاء

فأصبح اختلافهما في نظر المقلد مع يقينه بصدقهما بمثابة الاختلاف في الجهة ولكنه اختلاف في المنحى ذات اليمين أو المنحى ذات الشمال

❖ المسألة الرابعة: شخص دخل الشقة: ثم صلى لم يجتهد ولم يقلد

لو قال: كيف أقلد وأنا في بلد الكفر؟

قلنا له: يلزمك أن تبحث، تقول مثلاً: أنا الآن في جهة الغرب إذن القبلة إلى جهة الجنوب ، فإن تستطيع ذلك

لو قال أين القبلة؟ نقول : تستطيع أن تسأل وهم سوف يجيبونك لو تقول: أين السعودية؟ فإنهم سوف يجيبونك في هذا ولو اكتفوا بالجهة لكن الواجب

عليك أن تجتهد فإذا لم تجتهد تقلد.

العلماء يقولون: هذا الذي لم يجتهد ولم يقلد لا يخلو من ثلاث أحوال:

الحالة الأولى: أن يخطئ في القبلة

فيجب عليه أن يعيد لأن الله يقول ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] وهو لم يتق الله ما استطاع.

الحالة الثانية: ألا يعلم هل أصاب أم لم يصب

قالوا: فإنه يلزمه أن يعيد لأن الواجب في حقه أن يجتهد أو يقلد وهو لم يفعل .

الحالة لثالثة: أن يصيب

ذهب بعض أهل العلم: إلى أنه إن أصاب من غير اجتهاد ولا تقليد فإنه يلزمه أن يعيد

الراجح والله أعلم أنه لا يلزمه ذلك لأن الاجتهاد إنما هو وسيلة لغاية إصابة القبلة

الشرط السادس: النية.

النية لغة: القصد.

اصطلاحاً: عزم القلب على فعل الشيء

حينئذ نقول: عزم فإنه يخالف الشك ففيه نوع من القصد الحقيقي .

في الاصطلاح الشرعي: هو العزم على فعل العبادة تقرّباً إلى الله تعالى

فلو عزم على فعل عبادة لم يقصد بها التقرب إلى الله فلا تقبل صلاته

صورته: لو عزم على فعل عبادة الوضوء ولم يقصد بها التقرب إنها قصد بها التعلم أو النظافة فإن الوضوء حينئذ لا يصح أو أراد أن يعلم الناس فإن الصلاة لا تصح

◀ شخص أراد أن يعلم الناس وينوي الصلاة **الراجح** أنها تصح.

الدليل: ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ صلى على المنبر وقال: ﴿أيها الناس إنما صليت لتعلموا صلاتي﴾ فالرسول ﷺ صلى في المنبر لأجل أن يعلم الناس وهو يريد التقرب إلى الله تعالى. وقال ﷺ ﴿صلوا كما رأيتموني أصلي﴾ وقال ﷺ ﴿خذوا عني مناسككم﴾ وهو أراد أن يعلمهم ويفعل العبادة

❖ حكم النية

النية واجبة وهي شرط ويجب أن تبقى إلى حين انتهاء العبادة ومحلها القلب

◀ هل يشرع التلفظ بالنية؟

الحالة الأولى: التلفظ بالنية جهرا

ذكر ابن تيمية أن الجهر بالنية بحيث يسمع الناس بدعة باتفاق المسلمين.

صورته: أن يقول: اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربع ركعات الله أكبر.

الحالة الثانية: التلفظ بالنية من غير جهر يسميه العلماء (الإسرار)

صورته: شخص يريد أن يصلي إماما كان أو منفردا أو مأموماً فيقول بينه وبين نفسه: اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربع ركعات الله أكبر..

ذهب الشافعية والمتأخرين من الحنابلة: إلى استحباب ذلك

الراجح والله أعلم أن الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي ولم ينقل عن النبي ﷺ مع دواعي وتوفر نقله فلما لم يُنقل ولم يفعله كبار الصحابة ولم يفعله الخلفاء الراشدون ولم يفعله واحد من الصحابة دلّ على أن ذلك عبادة يتقرب بها إلى الله من غير أصل يعتمد عليه فدل ذلك على أن ذلك غير مشروع ونقصد بذلك في الصلاة

الراجح والله أعلم أن التلفظ بالنية ولو كان بين الإنسان وبين نفسه غير مشروع وإن كان نقل عن الشافعي -رحمه الله- كما روى ذلك الربيع بن سليمان أن الشافعي كان يقول: "اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربعاً ثم يُكَبَّرُ" فهذا لم ينقل عن النبي ﷺ ولا شك أن العبادات مبناه على التوقيف كما يقول الشاطبي في "الموافقات" وكما يقول القرافي في "الفروق" وكما يقول ابن تيمية وابن القيم

◀ أما في الحج فهو جائز لأنه قد فعله الصحابة كما روى ذلك الشافعي في مسنده أن عائشة قالت لعروة: ﴿هل اشترطت؟ -حال إحرامه- قال: ما أقول؟ قالت: قل: اللهم الحج أردت ولك عمدت فإن كان الحج فاللهم وإلا فمجلي حيث حبستني﴾ فتلفظت بالنية وهذا التلفظ ليس هو التلفظ بالنسك ولكنه تلفظ بنية الحج وهذا جائز لفعل عائشة وإن كان السنة عدم التلفظ

الرجح والله أعلم أن في الحج يخفف في الخلاف دون الصلاة وغيرها.

* مسائل في النية

يجب على الإنسان أن يميز بين العادة وبين العبادة وبين العبادات بعضها عن بعض

التفريق بين العادة والعبادة

فلو قال له أحدٌ: كَبَّرَ فقال: الله أكبر فتذكر أنه لم يصلي الظهر فقال: نصلي الظهر أو لم يتطوع للنافلة فهذا لا يصح لأن تكبيره هذا لم يكن عن عبادة ونية فلا بد أن ينويها حال التكبير أنه يقصد العبادة.

التفريق بين العبادات بعضها في بعض

فإذا أراد أن يصلي فلا بد أن ينويها فرضاً فلو نواها نفلاً ثم قلبها فرضاً ثم قلبها إلى نفل مقيد **فلا يصح عند قول عامة أهل العلم** فلا بد من التفريق.

يجب على الإنسان أن ينوي أداء الفرض وهل يجب أن ينوي الظهر مع أنها تعينت بالوقت؟

صورته: بعض الناس يدخل وقت الظهر فيذهب فيتوضأ ويخرج إلى المسجد ويصلي وهو غابت عنه النية فهل تصح صلاته؟

بعض أهل العلم: يجب عليه أن ينوي الفرض وأن ينوي المتعين بالنية

الصحيح: أنه يكفي المتعين بالوقت فلو دخل الوقت فإنه لا بأس بذلك

بعض الفقهاء المتأخرين: بالغ في التفصيل في النية حتى جعل بعض الناس يقعون في الوسوسة

الأقرب والله أعلم هو ما كان عليه السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم- وهو عدم المبالغة في هذا الأمر فإن الإنسان من حين نهوضه إلى أداء العبادة فإنه نهض لأجل أن يفعل العبادة التي حان وقتها وحينما دخل دورات المياه ويتوضأ ويرفع حدثه إنما أراد رفع الحدث وإنما خرج إلى المسجد لأجل أداء عبادة الظهر أو العصر أو المغرب وبالتالي ليس هو بحاجة إلى أن يتنهد وينظر ويتأخر كما نراه عند بعض الناس حينما يريد أن يكبر فيتأخر قليلاً يقول: أريد أن أنوي وهذا فيه مشقة عظيمة **والأقرب والله أعلم أن يكبر ولا حاجة لذلك.**

ما يدل على ذلك: أن أبا بكره كما عند البخاري ﴿حينما جاء والرسول ﷺ مكبر قال: فكبر دون الصف ثم مشى﴾ ومن المعلوم أن من هذا حاله وهو يريد أن يدرك الصلاة فإنه لم يكن يقول: اللهم إني نويت ولم يكن قد استحضر أن يكبر بنية الفرض وبنية الظهر كل هذا لا يلزم فإنه بمجرد نية الخروج هو عالم بأنه يؤدي العبادة.

❖ **لا يشترط أن ينوي أنها أداء أو أنها قضاء:** فلو أراد أن يصلي فلا يلزم أن يقول: أريد أن أصلي الظهر أداءً لا يلزم فلو صلى على أنها أداء فتبين أن الوقت قد خرج فصلاته صحيحة ولو قال: أريد أن أصلي الظهر قضاءً فتبين له أن الوقت لم يخرج فصلاته صحيحة وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى أن يقول: أريد أن أصلي الفرض أداءً أو قضاءً.

❖ **لا يلزم أن ينوي في النفل المطلق:** شخص دخل المسجد فصلى ركعتين لا يلزم أن يقول: هذه بنية تحية المسجد لا يلزم لأن هذا نفل مطلق أو قام من الليل فصلي تطوعاً لا يلزم أن يقول هذه من صلاة الليل لأن النفل المطلق لا يحتاج إلى نية.

❖ **إعادة الفريضة:** لو أن شخصاً صلى الفرض ثم أراد أن يعيدها لأنه رأى رجلاً وحده يصلي فأراد أن يصلي معه ويحصل على أجر الجماعة فإنه لا يلزمه أن ينوي أنها للظهر أو أنها للعصر لأنها في حكم النفل المطلق في حقه

الإنسان حال النية هي معه في الفرض والنفل على أحوال:

الحالة الأولى: ينتقل بالنية من فرض إلى فرض

مثاله: كبر للظهر فتذكر أنه صلى الظهر فأراد أن يقلبها إلى العصر.

قال العلماء بالإجماع: لا تصح صلاة الجميع

قالوا: لا تصح الأولى التي كبر لها لأنه قطعها ولا تصح الثانية لأنه لم يبدأ بنية جديدة فتكون الصلاتين باطلتين أو غير صحيحتين

الكلام على لفظة غير صحيحتين

بعضهم يقول: أصلاً الثانية لم تقم ولم تبدأ حتى يقال: أنها لا تصح هي لم تثبت، وهذا كله مجاوز سواء قلنا باطلتين أو غير صحيحتين

الحالة الثانية: من نفل مطلق إلى فرض

مثاله: دخل المسجد فتطوع نفلاً مطلقاً فقال: أنا لم أصل صلاة الظهر فجعلها صلاة الظهر من غير قطع

لا تصح صلاته بالإجماع

الحالة الثالثة: من نفل مطلق إلى نفل مقيد

نفل مقيد: السنن الرواتب، الوتر:

لو أنه توضأ وأرد أن يصلي فلما كبر قال: أريد أن أجعلها سنة راتبة. نقول: لا يصح ولو توضأ وجعلها بنية سنة راتبة تدخل سنة الوضوء.

عامة أهل العلم: لا تصح صلاة من حول النية من نفل مطلق إلى نفل مقيد

الحالة الرابعة: من فرض إلى نفل مقيد

صلى بنية صلاة الفجر فتذكر أن الوقت بعيد فقال: أجعلها سنة الفجر لأن سنة الفجر مقيدة

قول عامة أهل العلم: لا تصح

الحالة الخامسة: من نفل مقيد إلى فرض

كبر لسنة الفجر فخشي خروج الوقت فقال: أجعلها فجراً

قول عامة أهل العلم: لا تصح

دليل هذه الصور كلها: قوله ﷺ ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى﴾ فهذا نوى فرضاً فلا تصح لأنه قطعها ولا تصح الأخرى لأنه لم

يبتدئها بفرض وقد قال ﷺ ﴿تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ﴾

الحالة السادسة: من نفل مقيد إلى نفل مطلق أو من فرض إلى نفل مطلق

فهاتان صورتان تصحان عند **قول عامة أهل العلم بل حكى بعضهم بالإجماع**

مثاله: صلى الفرض فتذكر أن الوقت قريب فجعلها من النفل المطلق: التطوع فصلاته صحيحة

صلى الفرض ثم أراد أن يقبلها نفلاً لأجل أن يدرك الجماعة نقول: لا حرج لأنه من أعلى إلى أدنى من غير تقييد **هذا هو الصحيح والله أعلم.**

*** مسائل في قطع النية**

قطع الصلاة أو التردد فيها على خمسة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقطع نيته

مثاله: صلى الظهر ثم قال: أنا صليت وحدي وأريد أن أصلي مع الجماعة فقطع النية فصلاته **تبطل بالإجماع.**

الحالة الثانية: أن يعزم على القطع هو ما قطع لكنه عزم على القطع

مثاله: وهو يصلي قال: قطعت الصلاة أو عزم على قطعها نقول: لا تصح الصلاة لأن النية قد فقدت **وتبطل بالإجماع.**

الحالة الثالثة: أن يتردد في قطعها

مثاله: شخص جاء المسجد ووجد الجماعة قد صلوا فصلى في ناحية من المسجد فسمع الإمام يقيم فقال: أقطعها أو لا أقطعها أقطعها أو لا أقطعها

هل تصح الصلاة مع هذا التردد؟

اختلف العلماء على قولين:

القول الأول:

قالوا: لا تصح الصلاة مع التردد لأن النية مع التردد تكون كعدمها لأنها مع التردد يخرج عن العزم

القول الثاني:

قالوا: إن الصلاة تصح مع التردد

دليلهم: قالوا: لأن التردد في النية هل يقطعها أو لا يقطعها ليس فيه يقين فنرجع إلى الأصل وهو: وجود النية

والقاعدة: "إذا تعارض نية من عدمها فنرجع إلى الأصل" فإذا كان هناك نية قائمة وهي ابتداء الصلاة فإن الصحيح أن الصلاة لا تبطل

الدليل: قالوا: مما يدل على عدم بطلان الصلاة ما جاء في الصحيحين وهي قصة جريج الراهب ﴿فإنه كان يصلي فتأتيه أمه وتقول: يا جريج فيقول في نفسه: يا رب أمني أو صلاتي ثم يقبل على صلاته﴾ فهذا التردد لم يبطل صلاته

والقاعدة: "أن شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يرد صارف" ولعل هذا المثال هو المثال الوحيد في قاعدة أن شرع من قبلنا شرع لنا

من قبيل هذه القاعدة

➤ **الأولى:** أن يأتي من شرعنا ما يؤيده فتكون العبادة بشرعنا لا بشرع من قبلنا.

➤ **الثانية:** أن يأتي من شرعنا ما يخالفه فالعبرة بشرعنا لا بشرع من قبلنا.

➤ **الثالثة:** ألا يأتي من شرعنا ما يؤيد ولا ما يخالف

➤ فهذه الأمثلة قليلة جدًا

الحالة الرابعة: إذا علّق النية على شيء

مثال 1: شخص يقول: أنا أصلي إذا ضرب علي زيد في جوالي وأنا عند الباب قطعت الصلاة وإذا لم يضرب علي في الجوال أستمر في صلاتي

مثال 2: إن جاءني زوجي وطرق الباب قطعت صلاتي وإن لم يطرق الباب لم أقطع صلاتي هذه نية معلقة فإن الصحيح أنها لا تبطل الصلاة وهذه تحصل كثيرًا عند النساء تقول: إن ناداني زوجي قطعت صلاتي

اختلف العلماء في ذلك على قولين

والراجح والله أعلم أن التعليق لا يبطل الصلاة

الحالة الخامسة: أن يعزم على فعل محظور

يعني يعزم على الكلام مثلاً

صورته: زوج ينادي زوجته وهي تصلي: يا فلانة يا فلانة فعزمت على أن تحدّثه لكنها رأت أنه قد سكت فسكتت لكنها عازمة على فعل محظور فهل تصح النية

مذهب الجمهور: أن العزم على فعل محظور لا يبطل النية وهذا هو الراجح والله أعلم

❖ بعض المسائل في النية

المسألة الأولى

أهل العلم قالوا: إنه يشترط للمصلي أن ينوي صلاته وكذلك أن ينوي الفرض بدل النفل أو النفل بدل الفرض

قالوا: مما يجب عليه أن ينويه أن ينوي الإمامة لمن كان إمامًا وأن ينوي الائتمام لمن كان مؤتمماً

ما حكم نية الإمامة ونية الائتمام؟

1. **ذهب الحنابلة والجمهور:** إلى أنه يجب نية الإمامة حال الإمامة في الفرض

قالوا: لو أن شخصاً صلى وحده فجاء شخص فصار معه يريد أن يأتّم به قالوا: هو حينئذ ابتداء صلاته بنية الانفراد

قالوا: فلا تصح الصلاة إلا إذا كان نفلًا

دليلهم: استدلوا بفعل ابن عباس حينما ابتدأ النبي ﷺ صلاته في صلاة الليل بنية الانفراد فجاء ابن عباس عن يساره فأخذه حتى أقامه عن يمينه

قالوا: في النفل جائزة

2. **مذهب الشافعية** لا يشترط ابتداء نية الإمامة في ابتداء الصلاة وأنها تصح النية للإمامة أثناء الصلاة

قالوا: إن ما ثبت في الفرض ثبت في النفل وما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل وهذا هو الراجح والله أعلم

شرح القاعدة

قاعدة "ما ثبت في الفرض ثبت في النفل" هذا هو الأصل: "وأن ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل" لماذا نقول: جاز لأننا لا نقول مستحب

ومن الأدلة: أن النفل يجوز فيه الصلاة قاعدًا ولا يجوز صلاة الفرض قاعدًا إلا بدليل وهو: العجز وأما من غير عجز فلا لأن الدليل ثابت أن الصلاة لا تصح.

ولما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتعوذ بالله إذا سمع آية عذاب أو يسأل من خيرها إذا سمع آية رحمة في النفل نقول: "ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل" ولم نقل مستحب نقول: جائز فلو أن شخصًا سمع الإمام في صلاة الفرض يقرأ آية عذاب فقال: أعوذ بالله من النار نقول: جائز أم مستحب؟ نقول: جائز لماذا؟: لأنه ثبت في النفل ولم نقل مستحب لأنه لم يثبت عنه ﷺ أنه فعل ذلك في الفرض فدل ذلك على جوازه

المسألة الثانية: إذا ابتدأ الإنسان صلاته فرضًا هل يجوز للمفترض أن يقلبها مؤتمًا

صلى وحده بنية الفرض وهو منفرد ثم وجد جماعة فذهب معهم من غير قطع الصلاة فصلى معهم فهل تصح الصلاة؟

1. **ذهب الجمهور:** إلى عدم صحة الصلاة لأنه يشترط فيها النية

2. **ذهب الشافعية وهو رواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية:** أن الصلاة صحيحة لأنه لا فرق أن تكون النية أثناء الصلاة أو في ابتداء الصلاة

الدليل: ما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة أن النبي ﷺ ﴿صلى ليلة في البيت وكان الجدار قصيرا فرأى الصحابة شخص رسول الله ﷺ فجعلوا يصلون ورسول الله يصلي﴾ فهذا يدل على أنه لا يشترط أن ينوي الإمام الإمامة

﴿فلو صلى شخص خلف رجل ولم يعلم هذا الرجل الإمام أنه صار إمامًا فإن الراجح والله أعلم أن الصلاة صحيحة وتصح وتكون جماعة

المسألة الثالثة: مسألة الإستخلاف هل تصح أم لا؟

مثاله: شخص صلى إمامًا بالناس ثم أراد أن يقطع صلاته فأراد أحد من المأمومين أن يكون إمامًا فهل يصح ذلك؟

للعلماء في هذه مسائل

صورة يصح فيها الإستخلاف

﴿ابتدأ الصلاة فأراد أن يقطعها لا شيء يقطع الصلاة:

مثال: أحس أن أهله ينادونه وزوجته في مكان خطر فسمع الجوال أو رأى رسالتها فهو الآن يريد أن يقطع صلاته وأن يخرج من الصلاة من غير ما يبطلها

الصورة الثانية في الاستخلاف

﴿إذا ابتدره الحدث يعني أحدث أو تبين أنه لم يكن طاهرًا

الحنابلة: يقولون لا يصح الاستخلاف يعني أن يأتي المأموم فيكون إمامًا

قالوا: لأنه يشترط الإمامة من ابتداء الصلاة وهذا المؤتم نوى الإمامة أم نوى الائتام؟

قالوا: نوى الائتام فلا يصح فيصلون كل واحد وحده.

القول الثاني

❖ لا يشترط نية الإمام أثناء الصلاة بل يجوز

الدليل ما جاء في الصحيحين ﴿أن أبا بكر - رضي الله عنه - أمّ الناس في الصلاة على أنه إمام فجاء النبي ﷺ فصار الإمام وأبو بكر مؤتمًا به ۞﴾ .

فدل ذلك على أنه يجوز للإمام أن يأتّم أو للمؤتم أن يكون إمامًا وهذا هو الراجح والله أعلم.

❖ الإمام إذا أحدث في الصلاة أو تبين حدثه قبل الصلاة مثل أن يكون أكل لحم جزور

فإن الراجح والله أعلم أنه إذا ذهب فإنه يجوز لأحد المأمومين أن يأتي فيكمل الصلاة

الدليل: استدلل العلماء على الجواز ذلك ۞ بما فعله عمر بن الخطاب حينما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي قال: فجعل الناس يسبحون سبحان الله سبحان الله

فجاء عبد الرحمن بن عوف فأتمهم ۞

فهذا يدل على جواز أصل الاستخلاف وأن عبد الرحمن بن عوف إنما ابتدأ الصلاة على أنه مؤتم فدل ذلك على أنه يجوز للمؤتم أن ينوي الإمامة

هذا هو الراجح والله أعلم خلافاً لجمهور أهل العلم

شروط الصلاة

1. الطهارة من الحدث
2. دخول الوقت
3. ستر العورة
4. الطهارة من الخبث: إجتنب النجاسة
5. إستقبال القبلة
6. النية